الأحكام الصرفية المبنية على كثرة الاستعمال في كتاب النكت، للأعلم الشنتمري

دكتور

محمد بن ردة عطية الله العمري

جامعة أم القرى - الكلية الجامعية بالقنفذة

الأحكام الصرفية المبنية على كثرة الاستعمال في كتاب النكت، للأعلم الشنتمري

دكتور
محمد العمري
قسم اللغة العربية، الكلية الجامعية بالقنفذة
جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية
alghrami@hotmail.com

الملخص:

لما كان علم الصرف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما يعتريها من تغيير، وكان الوجهة دراسة علة كثرة الاستعمال، كانت دراسة هذه العلة في الصرف أولى؛ لأن الكثرة تؤدي بالضرورة إلى كثير من التطورات والتغييرات التي تطرأ على الألفاظ؛ تيسيرًا لنطقه.

وقد سعى هذا البحث للوقوف على أثر كثرة الاستعمال في الأحكام الصرفية، من خلال ما ورد من ذلك في كتاب(النكت) للأعلم الشنتمري، لأهمية هذا الكتاب، ولمكانة صاحبه، إذ لم يقتصر في كتابه على الأبواب النحوية، وإنما شملت دراسته بعض الأبواب الصرفية، وبعض الاستعمالات اللغوية، وهذا ما دفعني إلى تخصيص دراسة الأحكام الصرفية المبنية على الكثرة في هذا كتاب ببحث مستقل لدقة مسائلة، وحاجتها إلى زيادة دراسة، ومزيد بيان.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، ومبحثين، وثبت بالمصادر والمراجع وفهرس بالموضوعات، وقد أوضحت طريقة دراسة المسائل في المقدمة.

وصل البحث لنتائج عدة من أهمها:

- أن كثرة الاستعمال بُنِيَت عليها كثير من الأحكام الصرفية، وذلك في أغلبه جاء طلبًا للتخفيف.

- أن مصطلح الكثرة في الاستعمال لا يرادف مصطلح الكثرة في موافقة القياس.

الكلمات المفتاحية: الصرف، أحكام صرفية، الكثرة، الاستعمال، الشنتمري، النكت، شرح الكتاب، التخفيف، البنية

The Morphological Rules Based on the Overuse in Al-A'lam asy-Syantamari's book "Alnukat"

Mohammed Omari
Faculty of Arabic Language, Umm Al Qurra University, Al-Qunfudhah University College, KSA.
E-Mail: alghrami@hotmail.com

Abstract:

Morphology is a science related to the structure of the word, and the change in the word, and the destination was the study of the cause of frequent use, was the study of this bug in the first; because many necessarily lead to many developments and changes in the words; to facilitate its pronunciation.

This research has sought to find out the impact of the frequent use in morphological judgments, through what was mentioned in the book

(al nukat)) for Shantamari, the importance of this book, and the position of its owner, as it was not limited in the book on grammatical Sections of the book, but his study included some morphological Sections of the book, Some of the linguistic uses, which led me to customize the study of morphological judgments based on abundance in this book independent research for the accuracy of the question, and the need for further study, and further statement.

The nature of the research required to come in an introduction, two researchers, and proven sources and

references and an index of topics, has explained the way to study the issues in the introduction.

Search results reached several of the most important:

- That the frequent use was built on many of the morphological provisions, and this was mostly a request for mitigation.

-The term abundance in use does not correspond to the term abundance in consent.

key words Morphology, Morphological Rules, abundance, the Overuse, Al-A’lam asy-Syantamari, alnukat, explain the book of sibawayh, the structure, change.

مقدمة

حمدًا لك اللهم، منك الرشادُ والتوفيقُ، وبك الهداية إلـــي أقـــومِ طريـــق، وصلاةً وسلامًا دائمين ما تصرمت الدُّهور، وتعاقبت الظلمة والنور علي سيد البرية، ومعلمِ البشريةِ محمدٍ بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد،

فهذا هو البحث الثاني لي في كتاب النكت للأعلم الشنتمري، والذي جعلت عنوانه: الأحكام الصرفية المبية على كثرة الاستعمال. والذي دفعني إلـــى أن أفرد الأحكام الصرفية ببحث مستقل هو كثرة الأحكام المبنيـــة علـــى كثـــرة الاستعمال نحويةً وصرفية ولغوية، فكان القسم الصرفي حقيقًا بأن يجعل فـــي بحث مستقل؛ لمكانة علم الصرف ؛ إذ يقول أبوحيان:":" فإن علم التصـــريف يلطُف إدراكه على ذوي الإفهام، ويشرُفُ المتَحلِّي به على سائر الأنام؛ إذ هو أشرف شَطْرَي اللسان العربي، وأجملُ ذخيرة الفاضل النحوي، ولغموضه قل فيه التصنيف والخلاف، ولم تتوارد فيه الأفهام فيكثر فيه الاخـــتلاف، ولـــيس كعلم الإعراب الذي ازدحم على منهله الواردُ، وتَرَنَّقت بعـــد صـــفوها منـــه الموارد، فلا يتميز فيه الفاضل إلا عند أفراد الرجال، ولا يظهر فيه السابق إلا عند ضيق المحال، وما أحد ممن نظر في الإعراب أدنى نظر إلا وهو مُـــدَّعٍ فيه موهمُ الأغمار أنه يحسنه ويدريه..."(١).

(١) المبدع في التصريف ص٤٥، ٤٦.

ولأن البحث البحث في علم الصرف شاق وصعب، وقد أحسَّ بصعوبة البحث فيه أعلام الصرفيين؛ إذ يقول ابن جني:"... إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصًا بدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جئ به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول فيه، ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه..." (١).

بالإضافة إلى أن علم الصرف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما يعتريها من تغيير، وإذا كان المقام يتعلق بعلة كثرة الاستعمال، فدراسة هذه العلة في الصرف أولى؛ لأن الكثرة تؤدي بالضرورة إلى كثير من التطورات والتغييرات التي تطرأ على الألفاظ؛ تيسيرًا لنطقها، وتهيئ الطريق إلى سيادة لهجة من اللهجات أو لغة من اللغات، وفي ذلك يقول سيبويه:" وهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"(٢).

إضافة إلى رغبتي في الوقوف على أثر كثرة الاستعمال في الأبواب الصرفية، كما أن كثرة الاستعمال في كتاب (النكت) للأعلم، لم تقتصر على الأبواب النحوية، وإنما شملت بعض الأبواب الصرفية، وبعض الاستعمالات اللغوية، وهذا ما دفعني إلى تخصيص دراسة الأحكام الصرفية المبنية على الكثرة في كتاب النكت ببحث مستقل، أو بعبارة أدق أن ذلك ما دعاني إلى جعل الموضوع قسمين: أحدهما نحوي، والآخر: صرفي.

---

(١) المنصف١/٤، ٥.

(٢) الكتاب٢/١٦٣.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن ياتي في مقدمة، ومبحثين، وفهارس فنية.

أما المقدمة: فذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وخطة البحث فيه. من وأما المبحث الأول فموضوعه: علة كثرة الاستعمال تعريفًا وأهمية.

وأما المبحث الثاني فموضوعه: الأحكام الصرفية المبنية على كثرة الاستعمال.

وقد جاءت الدراسة في المبحث الثاني على النحو الآتي:

١-وضعت عنوانًا لكل حكمٍ بُنِيَ على كثرة الاستعمال، وحرصت على أن يكون العنوان معبرًا عن موضوع الحكم.

٢-جعلت من نص الأعلم قاعدة انطلقت منها لتفسير علة كثرة الاستعمال في الحكم محل الدراسة.

٣-رتبت الأحكام في كل في هذا القسم حسب ترتيب ألفية ابن مالك لشهرتها.

٤-عرضت لبعض الآراء التي أظهرت كثرة الاستعمال في الحكم محل الدراسة.

٥- لم أتوسع في دراسة كل حكم، بل اكتفيت بما يخدم غرض البحث وهو حصر هذه الأحكام، وجمعها في مكان واحد؛ تأكيدًا لاعتبار الصرفيين لكثرة الاستعمال وأهميته في الدراسة الصرفيةن ثم أردفت كل حكم بما لا يلزم لتوضيحه وبيان موقف أشهر أهل الاختصاص فيه، خصوصا ما يوافق التعليل بالكثرة كما هو عند الأعلم.

وأما الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

وأما الفهارس الفنية: فقد اقتصرت فيها على فهرسين: أحدهما: ثبت للمصادر والمراجع، والآخر: فهرس لمحتويات البحث.

والله أسأل أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، وابن آدم أقرب إلى الضعف والخطأ، والعجلة، وفوق كل ذي علم عليم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول
علة كثرة الاستعمال تعريفًا وأهمية

إن الاعتلال بكثرة الاستعمال في اللغة العربية يرد في الألفاظ التي كثر دوارنها على الألسنة، والألفاظ إذا كثر دورانها مالوا بها إلى التخفيف، والتخفيف يأخذ ألواناً متعددة، وعلة كثرة الاستعمال يستدل بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها: الحذف، وتعليل الزيادة، وما يتصل بذلك من صور. (١)

قال ابن يعيش:" للكثرة أَثرٌ في التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: أيشٍ، والمراد: أي شئ، وقالوا: ويلمِّه، وقالوا: لا أدر، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال". (٢)

وكثرة الاستعمال اللغوي هو شيوع الظاهرة والعمل بها بكثرة، يدل على ذلك تقارب معنى الكثرة مع معنى الشيوع، وهو مقيد بعصر الاحتجاج، والاستعمال اللغوي علة قوية تعلل بها الظواهر اللغوية، وهي من التمكن والقوة ما يجعلها تُقَدَّمُ على القياس عند تعارضهما.

قال ابن جني:"وإن شذ الشئ في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كَثُر استعماله أولى، وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله".(٣)

---

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص٨٤.
(٢) شرح المفصل٤/١٠٢.
(٣) الخصائص١/١٢٤.

وقد اعتمدت علة كثرة الاستعمال في كثير من أبواب العربية لتعليل الظواهر اللغوية نحوًا، وصرفًا، ودلالة، وقال السيوطي:" كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية"(١)

وقد اهتم علماء العربية بتبيين مواطن تلك العلة وتفصيل الكلام فيها، وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه الذي أفرد بابًا للحذف بسبب كثرة الاستعمال سمَّاه:"باب ما يحذف فيه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل". (٢)

وعلة كثرة الاستعمال ماهي إلا علة استعمالية تُلْزِمُ أو تُجيزُ للمتكلم الخروج عن القياس بإحداث تغيير في اللفظ أو تبديل؛ لكثرة شيوعه ودورانه على الألسنة. (٣)

وكثرة استعمال الألفاظ توجب التغيير إما بالحذف في الخط أو اللفظ أو بتغيير الحركة ونقلها، وفي ذلك يقول ابن خالويه:" وهم يخففون ما يكثرون استعماله إما بحذف، وإما بإمالة، وإما بتخفيف، ودليل ذلك إمالتهم (النار) لكثرة الاستعمال، وتفخيم (الجار) لقلة الاستعمال". (٤)

ومن الأمثلة على الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال:

١- **فتح نون(مِنْ):** تفتح نون(مِنْ) لملاقاة الساكن-لام التعريف، وكان الفتح أولى بها من الكسر؛ لانكسار الميم، وكثرة الاستعمال.

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٣٠٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٢٨٠-٢٩٠

(٣) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه ص١٩٧.

(٤) الحجة لابن خالويه ص ٩٤.

وفي ذلك يقول سيبويه:"...ونظير ذلك قولهم: مِنَ الله، ومِنَ الرسول، ومِنَ المؤمنين، لمَّا كثرت في كلامهم ولم تكن فعلاً وكان الفتح أخف عليهم فتحوا، وشبهوها بأَيْن وكَيْفَ...". (١)

٢-**الإمالة على غير قياس كإمالة**: الحجاج، والعجاج.

وفي ذلك يقول ابن جني:" وقد أمالوا بَعْض الكلام على غير قياس قالوا: عِنْدي ناسُ، وقالوا: العَجّاج، والحَجَّاج، فأمالوهما ماداما علمين؛ وذلك لكثرة الاستعمال، لاغير". (٢)

٥- **القلب المكاني في(أشياء)**: يرى الخليل وسيبويه والمازني أن(أشياء): أصلها: شيئاء على وزن(فَعْلَاء)، فلما كَثُر استعمالها، استثقلت همزتان بينهما ألف، فنقلت الهمزة الأولى، وهي لام الفعل قبل فاء الفعل، وهو الشين، فصارت أشياء على وزن لفْعَاء، ومن أجل أن أصلها فعلاء كـ(حمراء) امتنعت من الصرف. (٣)

٣-**إدغام لام المعرفة فيما يعرف بالحروف الشمسية**؛ لكثرة استعمالها.

وفي ذلك يقول ابن يعيش:"...ولا يجوز ترك الإدغام معها؛ لاجتماع ثلاثة أسباب تدعو إلى الإدغام منها: المقاربة في المخرج؛ لأنها من حروف طرف

---

(١) الكتاب٤/١٥٤.

(٢) اللمع ص١٦٠.

(٣) ينظر: الكتاب٤/٣٨٠، ٣٨١، والمنصف٢/١٠١، ١٠٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/٢٧٧.

اللسان، ومنها: كثرة لام المعرفة في الكلام، ومنها: أنها تتصل بالاسم اتصال بعض حروفه؛ لأنه لا يوقف عليها، فلهذا لزم الإدغام فيها". (١)

٤- **القسم**: باب القسم مما يكثر استعماله؛ لذلك بالغت العرب في تخفيفه.

وفي ذلك يقول الزمخشري:"... ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه، وتوخوا ضروبًا من التخفيف...". (٢)

وفصل ابن الحاجب هذه الضروب فذكر منها: حذف حرف القسم مع اسم(الله) تعالى، وحذف فعل القسم كثيرًا للعلم به والاستغناء عنه، نحو: بالله لأقومنَّ، والمراد: أقسم بالله، وحذف المقسم به؛ لدلالة الفعل عليه، نحو: أقسم لأفعلنَّ، وحذف الخبر بعد القسم، نحو: لعمرُك لأفعلن، أي: لعمرك قسمي لأفعلن، وتصرفهم في(أيْمُن) بحذف نونها، ووصل همزتها. (٣)

وفي حذف(يا) مع لفظة(رب) يقول مكي:" ونداء الرب قد كَثُر حذف(يا) منه في القرآن، وعلة ذلك أن في حذف(يا) من نداء الرب تعالى معنى التعظيم له والتنزيه، وذلك أن النداء فيه طرف من معنى الأمر؛ لأنك إذا قلت: يا زيدُ، فمعناه: تعال يا زيد، أدعوك يا زيد، فحُذِفت(يا) من نداء الرب؛ ليزول معنى الأمر، وينقص؛ لأن(يا) تؤكده وتظهر معناه، وكان في حذف(يا) التعظيم

---

(١) شرح المفصل١٠/١٤١.
(٢) المفصل ص٣٤٤.
(٣) ينظر: الإيضاح٢/٣٢٣، ٣٢٤.

والإجلال والتنزيه للرب، فكثر حذفها في القرآن والكلام في نداء الرب؛ لذلك المعنى". (١)

٥- **الحذف من أَيْشٍ**: الأصل: أيُّ شيءٍ، حُذِف إعراب(أي) وإحدى ياءيه، وحذفت الهمزة من(شيءٍ) وكسرت الشين. وفي ذلك يقول الفراء:"...ومما كثر في الكلام فحذفوا منه أكثر من ذا (٢) قولهم: أَيْشٍ عندك، فحذفوا إعراب(أي) وإحدى ياءيه، وحذفت الهمزة من(شيءٍ)، وكسرت الشين، وكانت مفتوحة في كثير من الكلام لا أحصيه...". (٣)

٦-**حذف الهمزة في الأمر من(سأل).**

وفي ذلك يقول الفراء عند قوله تعالى: {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ} (٤):" لا تُهمِزُ في شيءٍ من القرآن الكريم؛ لأنها لو همزة كانت(اسأل) بألف، وإنما ترك همزها في الأمر خاصة؛ لأنها كثيرة الدور في الكلام؛ فلذلك تُرِك همزها، كما قالوا: كُلْ، وخُذْ...". (٥)

٧- **استعمال(تعال) الذي هو من العلو، وأصله الارتفاع بمعنى(انزل)**؛ لكثرة استعماله.

---

(١) مشكل إعراب القرآن١/٣٢٢.
(٢) يعني: بسم الله
(٣) معاني القرآن١/٢.
(٤) من الآية٢١١من سورة البقرة.
(٥) السابق١/١٢٤.

يقول أبو جعفر النحاس:"...الأصل في(تعال): ارتفع، ثم كَثُر استعمالهم حتى قيل للمتعالي: تعال، أي: انزل". (١)

هذه بعض الأحكام التي بنيت على كثرة الاستعمال، وقد اتضح من الأمثلة السابقة أن كثرة الاستعمال قد بيت عليها أحكام نحوية، وصرفية، ودلالية، بالإضافة إلى ما يتعلق بأحكام الخط ورسم الكلمات، وقد لوحظ أن كثرة الاستعمال تصحبها علة فرعية هي علة التخفيف، فما كَثُر استعماله كان أحوج إلى التخفيف من غيره.

وأما عن الأعلم الشنتمري فقد وجه اهتمامه إلى العلة النحوية، فلم يترك مسألة من مسائل النحو والصرف واللغة إلا وقرنها بالتعليل، ومن العلل التي ظهرت بصورة جلية في كتابه(النكت) علة كثرة الاستعمال، فقد بنى عليها خمسة وثلاثين حكمًا، منها أربعة وعشرون حكمًا نحويًا-وقد أفردتها بدراسة خاصة-، وثمانية أحكامٍ صرفية، وثلاثة أحكامٍ لغوية دلالية، أما الأحكام اللغوية المبنية على كثرة الاستعمال فلم أفرد لها بحثًا كقسيميها، وقد جاءت في:

١-استعمال القرب بمعنى الظرف.

يقول الأعلم:" وذكر سيبويه أن العرب كَثُر استعمالهم للقُرب ظرفًا، وقل استعمالهم للبعد على معنى الظرف، ثم قال:" فالدُّنوُّ أشد تمكنًا في الظروف من البعد". (٢)

---

(١) إعراب القرآن٣/٣١١.

(٢) ينظر: الكتاب٢/١٤٢، ١٤٣.

وإنما صار الدنو أمكن في الظروف؛ لأن الظروف موضوعة على القرب، أو على أن يكون ابتداؤها من قرب...". (١)

٢-استعمال القربة بمعنى الأهل.

يقول الأعلم:"...وكأن القربة كَثُر استعمالها عبارة عن الأهل، فلا يقع اللبس فيها إذا أضيف فعلٌ إليها". (٢)

٣-استعمال الريح للجنس، والرائحة لما يفوح دفعة واحدة.

يقول الأعلم:"...وإذا قلت: شَمَمْت ريحًا، فيجوز أن تريد معنى الرائحة، كأنه جعل الرائحة للواحدة، والريح للجنس، وهذا في أكثرالاستعمال، قال الله عز وجلَّ: {وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ} (٣)، فعبر عنها بالريح، وهو الكثير، وأما الرائحة فأكثر ما يستعمل في ما يفوح في دفعة واحدة". (٤)

ووقفت من خلال تتبعي للأحكام المبنية على كثرة الاستعمال في كتاب النكت للأعلم على ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن الأعلم وافق سيبويه في الاعتلال بكثرة الاستعمال في ثلاثة وعشرين حكمًا بناها سيبويه على كثرة الاستعمال من جملة اثنين وثلاثين حكمًا نحويًا وصرفيًا، أما تسعة أحكامٍ فقد بناها الأعلم على كثرة الاستعمال بعيدًا على الأحكام التي بناها سيبويه على كثرة الاستعمال.

---

(١) النكت٢/١١٩.
(٢) السابق٢/٤٦٤.
(٣) من الآية ٨١من سورة الأنبياء، ومن الآية١٢من سورة سبأ.
(٤) النكت٣/١٧٥..

الأمر الثاني: أن الأعلم كان يعبر عن كثرة الاستعمال بقوله:" لكثرة الاستعمال" وبقوله:" كثرة دورها في الكلام" وبقوله:" وهذا هو الشائع الكثير في كلام العرب" وبقوله:" وأكثر ما يأتي من كلام العرب".

الأمر الثالث: التلاقي الكبير بين عبارة الأعلم في شرحه للكتاب، وعبارة السيرافي في شرحه للكتاب، وكأن الأول وضع نصب عينيه شرح الثاني للكتاب، فتأثر به وأفاد من عبارته، وواقتبس منها الكثير.

الأحكام الصرفية المبنية على كثرة الاستعمال

جمع(فَعْلٍ) على (أَفْعُلٍ)

نص الأعلم على أن ما كان على(فَعْل)-بفتح الفاء وسكون العين- يجمع على(أَفْعُل)، وأن العلة في اختيار(أَفْعُل) لـ(فَعْل) هي كثرة دوران(فَعْل)وخفة(أَفْعُل)، فقال:" والباب في جمع الثلاثيات على أقل العدد أن يكون على (أَفْعُل)و(أفْعَال)، وإنما اختصروهما؛ لأنهما بناءان لا يكاد يوجد لواحدٍ منهما نظير في الواحد، فاختاروهما؛ لئلا يقع لبس، وليعلم أنهما للجمع.

واختاروا (أَفْعُلًا) لـ(فَعْل)؛ لأنه أكثر من سائر الأبنية، و(أَفْعُل) أقل حروفًا من(أفعال) وأخف، فاختاروا الأخف لأكثر الأبنية دورًا". [1]

جمع التكسير هو: ما يدل على ثلاثة أو أكثر بتغيير بناء واحده لفظًا أو تقديرًا، وسمي هذا الجمع جمع التكسير؛ لأن بناء الواحد فيه قد غُيِّرَ عما كان عليه مفرده، فكأنه قد كُسِرَ؛ لأن كسر كلِّ شيءٍ تغيير عما كان قبله. [2]

---

(١) النكت٣/١٠٣.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج٢/٤٢٩، واللباب للعكبري٢/١٧٨.

وجمع التكسير على ضربين: جمع قلة، وجمع كثرة، فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة لما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، وقد يستعمل كلٌّ منهما في موضع الآخر مجازًا.

وأمثلة جمع القلة أربعة: أَفْعِلَة، وأَفْعُلٍ، وفِعْلَة، وأَفْعَال، كأسلحة، وأفلس، وفتية، وأفراس، وما سوى هذه الأربعة من أبنية التكسير فهو جمع كثرة. (١)

ويطرد بناء (أفعل) في شيئين:

أحدهما: في جمع اسم ثلاثي صحيح العين على(فَعْل)، نحو: كَلْب، وأَكْلُب، وسواء في

ذلك المضعف، نحو: صَكٌّ، وأَصَكٌّ، والمعتل اللام، نحو: دَلْو، وأَدْلٍ، وظَبْي، وأَظْبٍ.

والثاني: في جمع مؤنث بلا علامة رباعي بمدة ثالثة، نحو: ذِرَاع، وعَنَاق، وكُرَاع، ويمين، تقول: أَذْرُع، وأَعْنُق، وأَكْرُع، وأَيْمُن. (٢)

وفي جمع(فَعْل) على(أَفْعُلٍ) يقول سيبويه:"أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف، وكان(فَعْلًا)، فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشِّرَهُ، فإن تكسيره(أَفْعُلٌ)، وذلك قولك: كَلْبٌ وأَكْلُبٌ، وكَعْبٌ وأَكْعُبٌ، وفَرْخٌ وأَفْرُخٌ، ونَسْرٌ وأَنْسُرٌ". (٣)

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٧.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي٢/٩٠، والارتشاف لأبي حيان ١/٤٠٩، ٤١٠، وأوضح المسالك لابن هشام٤/٣٠٨، ٣٠٩.

(٣) الكتاب٣/٥٦٧.

وقد أوضح العكبري العلة في اختصاص(أَفْعُلٍ) بـ(فَعْل)، فقال:" وأبنية الثلاثي عشرة أخفُّها وأكثرُها دورًا في الكلام(فَعْل)-بفتح الفاء وسكون العين- نحو: فَلْس، وكَعْب، وجمعه القليل على(أَفْعُل)، نحو: أَفْلُس، دون(أفعال)، وإنما كان كذلك؛ لأن(أَفْعُلًا) أقلُّ حروفًا من(أفعال)، فاختير لما يكثر استعماله تخفيفًا". (١)

ويقول ابن يعيش أيضًا:" فإن قيل: ولم اختص (أَفْعُل) بـ(فَعْل)-ساكن العين مفتوح الفاء-؟ قيل: لخفته وكثرة استعماله، اختاروا له أخف اللفظين وأقلَّهما حروفًا؛ لأن بنية الجمع على حسب واحده، فإذا كان الواحد خفيفًا قليل الحروف قلت حروف جمعه وحركاته اللاحقة لتكسيره، وإذا ثَقُل الواحد وكثرت حروفه كَثُر ما يلحق جمعه لما ذكرناه من أن الجمع يكون بزيادة على الواحد". (٢)

مجيء اسم الجنس مكسَّرًا:

نص الأعلم على أن اسم الجنس يكثر مجيئه مكسَّرًا فيما يكثر استعمال الآدميين له، فقال:" هذا الباب في أسماء الأجناس، وكل اسم منها يقع لنوعه كما يقع الواحد؛ لأنه نوع يخلقه الله جملة، ثم يلحق الواحد منه علامة التأنيث.

والباب في هذا النحو ألا يكون الجمع الكثير منه مكسَّرًا، وأن يكون اسم النوع للموضوع، وأن يكون القليل منه بالألف والتاء، كقولنا: نَمْلَةٌ للواحدة، وللكثير: نَمْلٌ، وللقليل: نَمْلَاتٌ، وبُرَّةٌ للواحد، وبُرٌّ للكثير، وبُرَّات للقليل.

---

(١) اللباب٢/١٨٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل٥/١٥.

وما جاء منه مكسَّرًا فهو مُشبَّهٌ بما كان من غير هذا الباب مما يصنعه الآدميون، ولم يقع الخلق على جملته، ويكثر ذلك في ما كَثُر استعمالهم له، كقولهم: تمرة، وتمر، وتُمُورٌ، وقالوا: عَنْبَةٌ، وعِنَبٌ، وأعنابٌ؛ لأنهم للعنب والتمر أشد استعمالًا منهم لغيرها"(١).

اسم الجنس هو: اسم يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد، ويفرق بينه وبين واحده إما بالتاء نحو: تمرة وتمر، أو بالياء نحو: رُوميٌّ وروم. (٢)

ويُفَرَّقُ بين اسم الجنس والجمع بما يلي:

أولًا: اسم الجنس يفرق بينه وبين واحدة بالتاء أو الياء بخلاف الجمع.

ثانيًا: اسم الجنس لا يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة بخلاف الجمع.

ثالثًا: اسم الجنس يصغر على لفظه بخلاف الجمع فإنه يرد إلى مفرده.

رابعًا: اسم الجنس يطلق على القليل والكثير بخلاف الجمع. (٣)

---

(١) النكت٣/١١٤، ١١٥.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي٢/١٩٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي٣/٢٦٦، ٢٧٧.

واسم الجنس مفرد يقع على الجنس كما يقع على الواحد، وليس بتكسير على الحقيقة، وإن استفيد منه الكثرة؛ لأن استفادة الكثرة ليست من اللفظ إنما هي من مدلوله؛ إذ كان دالاً على الجنس، والجنس يفيد الكثرة. (١)

وفي ذلك يقول المبرد: " واعلم أن كل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء فإنه جارٍ على سنة الواحد، وإن عنيت به جمع الشيء؛ لأنه جنس..." (٢).

وأما ما أثبته الأعلم فهو مسبوق به من السيرافي، بل إن كلامه يكاد يكون كلام السيرافي نفسه؛ إذ يقول السيرافي:" الباب في هذا النحو أن يكون الجمع الكثير منه غير مكسر، وإنما يكون اسم النوع الموضوع للقليل والكثير، والباب أن يكون القليل منه بالألف والتاء، كقولك: نملة للواحدة، والكثير: نمل، والقليل: نملات، وبُرَّةٌ للواحدة، وبُرٌ للكثير، وبُرَّاتٌ للقليل، ونَبِقَةٌ للواحدة، ونَبقٌ للكثير، ونَبِقَاتٌ للقليل.

وما جاء منه مكسَّرًا فهو مشبَّهٌ من غير هذا الباب مما يصنعه الآدميون، ولم يقع الخلق على جملته، ويكثر ذلك فيما يكثر استعمالهم له، وما لم يكثر فلا يكاد يجيء فيه ذلك، قالوا: نملة ونمل، وتينة وتين، وموزة وموز، وسَرْوة وسَرْو، ومَرْوَة ومَرْو، ولم يجيء في شيء من ذلك جمع مكسر، وقالوا: تمرة وتمر وتمور، وقالوا: عنبة وعنب وأعناب؛ لأنهم للتمر والعنب أكثر استعمالًا". (٣)

---

(١) ينظر: شرح المفصل٥/٧١.

(٢) المقتضب٣/٣٤٦.

(٣) ينظر: شرح الكتاب٤/٣١٢، ٣١٣.

تصحيح عين فَعَلان:

إذا كان عين الكلمة واوًا متحركة مفتوحًا ما قبلها، أو ياءً متحركة مفتوحًا ما قبلها، وكان في آخرها زيادة تخص الاسم، لم يجز قلبها ألفًا، بل يجب تصحيحها، وذلك نحو: جولان، وهذا ما نص عليه الأعلم، وبنى حكمه على أن هذا هو الكثير الشائع عن العرب، فقال شارحًا كلام سيبويه:" وقوله:" وأما فَعَلان فيجري على الأصل، نحو:جَوَلان، وحَيَدان" إلى قوله:"الحول واللومة" جعل (فعلانًا) إذا كانت عين الفعل واوًا أو ياءً بمنزلة ما لا يعتل، وهو كلام العرب الشائع الكثير، وذلك أنهم جعلوه بهذه الزيادة خارجًا عن وزن الفعل لاحقًا بها لا يعتل، ولا يشبه الفعل، كـ:حول، وغيره..."(١)

يمنع من قلب الواو والياء ألفًا؛ لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما، كونهما عينًا لما في آخره زيادة تخص الأسماء؛ لأنه بتلك الزيادة بَعُدَ شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل، وذلك نحو: جَوَلان، وسَيَلان، وما جاء من هذا النوع مُعَلًّا عُدَّ شاذًا، نحو: دَارَن، ومَاهَان، وقياسهما: دَوَرَان، ومَوَهَان. (٢)

وفي ذلك يقول سيبويه:" وأما(فَعَلَانٌ) فيجري على الأصل، و(فَعَلَى)، نحو:جَوَلَان، وحَيَدَان، وصَوَرَى، وحَيَدَى، جعلوه بالزيادة حين لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه مما لم يجيء على مثال الفعل، نحو: الحِوَل، والغِيَر، واللُّوَمة، ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيئوا بهما في المعتل الأضعف على الأصل، نحو: غَزَوَان، ونَزَوَان، ونَفَيَان، ويتركان في المعتل الأقوى...وقد قال بعضهم

(١) النكت٣/٣٥٧، ٣٥٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد٦/١٦٠١، وشرح ابن عقيل٤/٢٣٢، وشرح الأشموني٣/٨٥٨.

في(فَعَلَانٍ) و(فَعَلَى) كما قالوا في(فَعَلٍ) ولا زيادة فيه، جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة الهاء، وجعلوه معتلًّا كاعتلاله ولا زيادة فيه، وذلك قولهم: دَارَان من دَارَ يدور،وحَادَانٌ من حاد يَحِيدُ،وهَامَانٌ ، ودالان، وهذا ليس بالمطرد كما لا تطرد أشياء كثيرة ذكرناه". (١)

وأكد ابن السراج ما قاله سيبويه، فقال:"...فإنها تقلب ألفًا إلا ما جاء على (فَعَلَان وفَعَلَى)، نحو: جَوَلَان، وحَيَدَى، جعلوه بمنزلة ما لا زائد فيه، فأخرجوه بذلك من شبه الفعل، فصار بمنزلة الحَوِل، والغِيَرِ، الذي على مثال الفعل، وقد أعل بعضهم (فَعَلَان وفَعَلَى) جعلوا الزيادة كالهاء، وذلك قولهم: دَارَانٌ، وهامانٌ...". (٢)

ونسب إلى المبرد مخالفة سيبويه في ذلك فذهب إلى أن الإعلال هو القياس، نحو: دارَان، وهامَان. (٣)

وما اعتل به الأعلم من الكثرة والشيوع هو ما اعتل به السيرافي قبله؛ إذ يقول:"فَعَلَان وفَعَلَى: إذا كانت عين الفعل واوًا أو ياءً بمنزلة ما لا يعتل، وهو كلام العرب الشائع الكثير...". (٤)

---

(١) الكتاب٤/٣٦٣.

(٢) الأصول٣/٣٠٩.

(٣) ينظر: التعليقة لأبي على الفارسي٥/١٥٤، وشرح الكتاب للسيرافي٥/٢٧٠، والممتع لابن عصفور١/٤٨١.

(٤) ينظر: شرح الكتاب٥/٢٧٠.

وزن(شَوْشَاة): (فَعْلَلَة):

نص الأعلم على أن وزن (شَوْشَاة) قد يكون(فَوْعَلَة) على أن الواو زائدة، أو(فَعْلَاة) على أن الألف زائدة، أو(فَعْلَلة)، وهذا هو الأولى؛ لأنه الأكثر في الكلام، فقال:"... شَوْشَاة أصلها: شَوْشَوَة، ودَوْدَاة، قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ووزنها: فَعْلَلة، وليس فيها زائد غير هاء التأنيث...وقد يحتمل أن تكون: شَوْشَاة، ودَوْداة(فَوْعَلَة) إذا جعلت الواو زائدة، و(فَعْلَاة) إذا جعلت الألف زائدة، إلا أن(فَعْلَلة) أولى بها؛ لأن (فَعْلَلة) أكثر في الكلام من(فَوْعَلة) و(فَعْلَاة)...". (١)

شَوْشَاةٌ مثل: زَوْزاة، وقَوْقَاة، ودَوْداة، أصلها: زَوْزَوَة، وقَوْقَوَة، ودَوْدَوَة، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ووزنها: فَعْلَلة. (٢)

وإنما كان وزنها(فعللة)؛ لأنه الأكثر في الكلام من(فَوْعلة) و(فَعْلَاة)، وفي ذلك يقول السيرافي:"...أن شوشاة أصلها:شوشوة، ودوداة:دودوة، وقلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فوزنهما(فَعْلَلَة)، وليس فيها زائد غير هاء التأنيث، ومعنى شوشاة: السريعة، ودوداة:أرجوحة من أراجيح الصبيان، فإنما جعل(شوشاة) (فعللة)، ولم يجعل شيئًا من حروفه زائدًا؛ لأنها أولى بها من سائر الأبنية، وذلك أنها تحتمل أن تكون(فوعلة) إذا جعلت الواو زائدة، ويحتمل أن تكون(فعلاة) إذا جعلت الواو أصلية والألف زائدة، ويحتمل أن تكون(فعللة) بأن تكون الواو أصلية، وتكون الألف منقلبة من واوٍ، ويكون

(١) النكت٣/٣٧٣.

(٢) ينظر: الخصائص لابن جني٣/٤١.

أصلها:شوشوة، وهذا البناء أولى بها، وأن(فعللة) أكثر في الكلام من (فوعلة) و(فعلاة)". (١)

وكذلك أقر ابن عصفور بأن الواو ليست زائدة، وكذلك الألف، فقال:" وكذلك الدَّوداة والشَّوشاة، لو جُعِلَت الواو فيهما زائدة لكان من باب: دَدَن، وهو قليل، ولو كانت الألف زائدة لكان من باب: سَلِسَ، وهو قليل أيضًا". (٢)

(١) شرح الكتاب٥/٣١٢.
(٢) الممتع٢/٣٧٤، ٣٧٥.

وزن(شَجَوْجَى):(فَعَلْعَل):

نص الأعلم على أن وزن(شَجَوْجَى):(فَعَلْعَل)، ويحتمل أن يكون(فَعَوْعَل) إلا أن (فَعَلْعَلًا) أولى به؛ لأنه الأكثر في الكلام، فقال شارحًا كلام سيبويه:" وقوله:" وأما المَرَوْراة فمبنزلة الشَّجَوجاة" إلى قوله:" لأن مثل صَمَحْمَح أكثر":" يعني أن (شجوجى) يحتمل أن يكون (فَعَلْعَل) مثل صمحمح، فتكون الشين فاء الفعل، والجيم الأولى عينه، والواو لام، ثم أعاد الجيم والواو اللتين هما عين ولام، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويحتمل أن يكون(فَعَوعَل) مثل(عَثَوْثَل)، إلا أن (فَعَلْعَلًا) أولى به؛ لأنه أكثر في الكلام".(١)

وزن شَجَوْجَاة: فَعَلْعَلَةٌ، والألف بدل من واوٍ، وشجوجى: فَعَلْعل، وهذا ما نص عليه سيبويه فقال:"وأما: المَرَوْرَاة فبمنزلة الشجوجاة، وهما بمنزلة(صمحمح)، ولا تجعلهما على(عَثَوْثَل)؛ لأن مثل(صمحمح) أكثر، وكذلك قَطَوْطًى". (٢)

وأقر ابن جني ما قاله سيبويه، فقال:"...رَنَوْنَاة: منه(فَعَلْعَلَة) وكذلك(شجوجى)، وكذلك (مَرَوْرَاة)؛ لأن باب(فَعَلْعَل) إذا كان أكثر من(فَعَنْلَى) فهو أكثر من باب(فَعَوْعَل) لا محالة.

فالواو في: رَنَوْنَاة، وفي: مَرَوْرَاة، هي اللام الأولى بمنزلة حاء(صمحمح) الأولى، ولا يجوز أن تجعلها كواو(عَثَوْثَل) لقلته". (٣)

---

(١) النكت٣/٣٧٤.

(٢) الكتاب٤/٣٩٤.

(٣) المنصف١/١٧٧.

وذكر ابن عصفور أن وزن(فَعَلْعَل) أوسع من وزن(فَعَوْعَل)، فقال:"...وإذا ثبت ذلك احتملت هذه الأسماء أن تكون الواو فيها زائدة، من غير لفظ اللام، فإذا كانت من غير اللام كان وزن هذه الأسماء(فَعَوْعَلًا)، نحو: عَثَوْثَلٍ، وغَدَوْدَنٍ، وإن كانت من لفظ اللام كان وزنها(فَعَلْعَلًا)، نحو:صَمَحْمَح، ودَمَكْمَك،وحملها على أن تكون من باب(صمحمح) أولى؛ لأنه أوسع من باب(عثوثل)...". (١)

الإبدال في(ستٍّ):

أوضح الأعلم أن أصل(سِتٍّ): (سِدْسٌ)، أبدلت السين المتطرفة تاءً، ثم أدغمت الدال في التاء، وأن هذا الأمر شاذ، ولكنه وقع لكثرة الاستعمال، فقال في باب" ما كان شاذًّا مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد":" فمن ذلك: سِتٌّ، وأصله:سِدْسٌ، والدليل على شذوذه، أنه لو كان يلزم فيه الإدغام لوقوع الدال الساكنة، لكان يلزم في: سُدْسِ الشيء: سُتٌّ، وفي:سُدْسِ أظماء الإبل:سِتٌّ، وذلك لا يقوله أحد، وإنما شذ سِتٌّ وستةٌ في الإدغام؛ لأنهما اسمان للعدد، وبُعْدُهما في الكلام كثير، فاستثقلوا السينين المتطرفتين وبينهما دالٌ، فكأنهما ثلاث سينات، والدال تدغم في السين، فلو أدغموا على ما يوجبه حكم الإدغام، لوجب أن يقال:سِسٌّ، فكرهوا ذلك، وقد هربوا من سينين بينهما دال، وكرهوا أن يقلبوا السين دالًا، ويدغموا الدال في الدال فرارًا من قلب الثاني إلى جنس الأول.

(١) الممتع١/١٨٨.

ولو فعلوا ذلك فقالوا: سِدٌّ، لصار كأنهم أدغموا السين في الدال، والسين لا تدغم في الدال من أجل الصفير، فقلبوا السين إلى أشبه الحروف بها من مخرج الدال وهو التاء؛ لأن التاء والسين مهموستان، فصارت: سِدْت، ثم أدغموا الدال في التاء؛ لأنهما من مخرج واحد".(١)

وما قرره الأعلم من أن الداعي للإبدال في(سِتٍّ) هو كثرة الاستعمال، هو ما قرره سيبويه في الباب ذاته الذي نص فيه الأعلم على أن إبدال(سِتٍّ) شاذ.

قال سيبويه:" هذا باب ما كان شاذًّا مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد، فمن ذلك: سِتٌّ، وإنما أصلها: سِدْسٌ، وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، أن السين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضًا مخرجه أقرب

المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سينًا، فتلتقي السينات، ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال؛ لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا، وذلك الحرف التاء، كأنه قال: سِدْتٌ، ثم أدغم الدال في التاء، ولم يبدلوا الصاد؛ لأنه ليس بينهما إلا الإطباق". (٢)

---

(١) النكت٣/٤٢٨، ٤٢٩.

(٢) الكتاب٤/٤٨١، ٤٨٢.

وما أقره سيبويه من كثرة الاستعمال أقره السيرافي، وابن جني، وابن يعيش، وابن عصفور. (١)

الإبدال في(استَخَذَ):

وضَّح الأعلم ما في(استخذ) من إبدال، وأنه إبدال شاذٌّ، وقع لكثرة الاستعمال كما وقع في(سِتٍّ)، فقال:"...ومن الشاذ قولهم: اسْتَخَذَ فلانٌ أرضًا، وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون(اتَّخَذَ)-بتشديد التاء- ووزنه(افْتَعَل) أُبدِلَ من التاء الأولى-وهي تاء الفعل- السين، كما أبدلت التاء من السين في سِتٍّ، وأصلها: سِدْسٌ.

ويقوي هذا: حذفهم التاء الأولى من(يتَّقي) و(يتسع)، وليس إبدال السين من التاء على ما بينهما من الاشتراك في الهمس، وتقارب المخرجين بأشد من حذفها في(تقيْتُ) و(يتقي)، وذلك لاستثقال التشديد، وكراهيتهم له...

والوجه الثاني: أن يكون أصله: اسْتَتْخَذَ على(اسْتَتْفَعَل)، فحذفوا التاء الساكنة؛ لأنهم لو حذفوا الأولى اجتمع ساكنان، وأخرجهم ذلك إلى تغيير آخر...". (٢)

نص سيبويه على أن إبدال التاء سيناً في(اتخذ) شاذ، والداعي إليه هو كثرة الاستعمال، فقال:" وقال بعضهم اسْتخَذ فلانٌ أَرضاً، يريد اِتَّخذ أرضًا،

---

(١) ينظر: شرح الكتاب٥/٤٥٨، والخصائص٢/٤٧٢، وشرح المفصل١/١٥٢، ١٥٣، والممتع١/٤٥٣.

(٢) النكت٣/٤٣٠، ٤٣١.

كأَنَّهم أبدلوا السين مكان التاء في اِتّخذ، كما أبدلوا حيث كَثرتْ في كلامهم وكانتا تاءين، فأبدلوا السين مكانها كما أُبدلت التاء مكانها في ستٍّ وإنما فُعِلَ هذا كراهية التضعيف".(١)

وقيل إن كلام سيبويه في(استخذ) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن أصل(استخذ): (اتَّخَذ) على زنة(افتعل)، وأبدل من التاء الأولى- وهي فاء الفعل- سيناً، كما أبدلوا التاء من السين في سِتٍّ، وأصلها: سِدْسٍ.

والوجه الآخر: أن يكون أصله(اسْتَتْخَذَ)، فحُذِفت التاء الثانية الساكنة؛ لأنه لو حذفت الأولى لاجتمع ساكنان، فكان يؤدي إلى تغيير ثان. (٢)

وصحح ابن عصفور الوجه الثاني، فقال:"...والصحيح من هذين القولين عندي الثاني؛ لأنه قد ثبت حذف إحدى التاءين، لاجتماع المثلين في(تَقَى)، وباطراد إذا كانت المحذوفة زائدة في مثل: (تَذَكَّرُ) و(تَفَكَّرُ) تريد: تَتَذَكَّرُ، وتَتَفَكَّرُ، ولم يَثْبُتْ إبدال السين من التاء بل ثبت عكسه، والبدل في مثل هذا ليس بقياس، فيقال به حيث لم يُسْمَع، فلذلك كان الوجه الثاني أحسن الوجهين عندي؛ لأن فيه الحملَ على ما سُمِعَ مثله". (٣)

---

(١) الكتاب٤/٤٨٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١٠/١٥٤.

(٣) الممتع١/١٥٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله ترفع الدرجات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، ورحمة الله المهداة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

وبعد،

فقد وفقنى الله- تبارك وتعالى-لإتمام هذا البحث الذي ظهرت لي منه نتائج كثيرة، أذكر منها ما يلي:

١-أن كثرة الاستعمال بُنِيَت عليها كثير من الأحكام الصرفية، وذلك في أغلبه للتخفيف.

٢- أن اللفظ إذا كثر على ألسنة العرب واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف.

٢- أثبت البحث أن كثرة الاستعمال قد تعلل بها الظواهر الصرفية الخارجة عن القياس، أو المخالفة للأكثر.

٣-أثبت البحث أن ليس كل ما قل استعماله يعد خطأ بل هو صحيح، ولكنه غير مستعمل.

٤-أثبت البحث أن الغالب من الأحكام التي بناها الأعلم على كثرة الاستعمال، قد بناها على الكثرة صاحب الكتاب-سيبويه- فهو تابع له، ولا غرابة في ذلك؛ لأن الأعلم يشرح ألفاظ الكتاب ويورد ما فيه من علل.

٥- كانت جملة الأحكام الصرفية التي بناها الأعلم على كثرة الاستعمال ثمانية أحكامٍ.

٦- اتضح من البحث أن مصطلح الكثرة في الاستعمال لا يرادف مصطلح الكثرة في موافقة القياس.

٧- أنه قد يعلل لمخالفة الأكثر في القياس بعلة الكثرة في الكلام والاستعمال، وهذا يؤكد ضرورة اعتبار التباين بين المصطلحين حال ورودهما في سياق واحد أو سياقين مختلفين.

والله أسأل أن يجعل عملى هذا خالصًا لوجهه الكريم، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ثبت المصادر والمراجع

١-القرآن الكريم-جلَّ من أنزله.

٢-الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – ت د/ عبد العال سالم مكرم – ط/ مؤسسة الرسالة – الأولى – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

٣- الأصول في النحو لابن السراج-ت د/عبد الحسين الفتلي- ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت – الثالثة – ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤-إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس – ت / زهير غازي زاهد – ط/ عالم الكتب – الثانية – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥-الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب – ت د/ موسى بناي العليلي – ط/ الجمهورية العراقية – وزارة الأوقاف والشئون الدينية – إحياء التراث الإسلامي.

٦-التعليل اللغوي في كتاب سيبويه د/شعبان عوض محمد العبيدي-ط/ دار الكتب، ليبيا-بنغازي – ١٩٩٩ م.

٧- التعليقة شرح المقرب لابن النحاس الحلبي-تح/د/جميل عبد الله عويضة-ط/وزارة الثقافة-الأردن-١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٨-التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي – ت د/ عوض بن حمد القوزي – ط/ الأمانة – القاهرة – الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش-تح د/على محمد فاخر، وآخرين-ط/دار السلام-القاهرة-ط/الأولى١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي - ت د/ عبد الرحمن علي سليمان- ط/دار الفكر العربى-القاهرة-الأولى- ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١١- التوطئة لأبي علي الشلوبيني - ت د/ يوسف أحمد المطوع - جامعة الكويت.

١٢- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه-ت د/عبد العال سالم مكرم- ط/دار الشروق-ط/الثالثة١٣٩٩ه-١٩٧٩م.

١٣- الخصائص لابن جني - ت/ محمد علي النجار - ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب - الثالثة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٤- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - ت/ محمد باسل عيون السود - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م.

١٥-شرح شافية ابن الحاجب للرضي-تح/محمد نور الحسن، وآخرين-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٦- شرح كافية ابن الحاجب للرضي - تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر- منشورات جامعة قاريونس-بنغازي-ط/الثانية١٩٩٦م.

١٧-شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي - ت / أحمد حسن مهدلى، و/على سيد

على - ط/ دار الكتب العلمية-بيروت -الأولى-١٤٢٩ه-٢٠٠٨م.

١٨- الكتاب لسيبويه – ت/ عبد السلام هارون – ط/ الخانجي – القاهرة – الثالثة – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١٩-اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبري -جـ١ ت /غازي مختار طليمات ، جـ٢ ت د/ عبد الإله نبهان – ط/ دار الفكر – بيروت – الأولى-١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٢٠-لسان العرب لابن منظور-ط/دار المعارف.

٢١-اللمع في العربية لابن جني – ت د/ فائز فارس – ط/ دار الأمل للنشر والتوزيع – الأردن – الثانية – ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٢٢-مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب-ت/عبد السلام محمد هارون-ط/دار المعارف-مصر.

٢٣-مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي-تح/أ. د/حاتم صالح الضامن-ط/دار البشائر-دمشق-١٤٢٤ه-٢٠٠٣م.

٢٤- معاني القرآن للفراء-ط/عالم الكتب-بيروت-ط/الثالثة١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٥- المفصل في علم العربية للزمخشري- ط/دار الجيل – بيروت – الثانية.

٢٦- المبدع في التصريف لأبي حيان، ت د/عبد الحميد السيد طلب-ط/مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع-الأولى-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٧- المقتضب لأبي العباس المبرد-ت/ محمد عبد الخالق عضيمة- ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٢٨- المقرب لابن عصفور- ت/ أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري - ط/ الأولى - ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢٩- الممتع في التصريف، ابن عصفور - تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة -بيروت - الثالثة- ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٣٠-المنصف-شرح تصريف المازني-لابن جني-تح/إبراهيم، وعبد الله أمين-ط/دار إحياء التراث القديم-الأولى-١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.